

عروض الكتب والندوات

استجابة الهند للحرب في أوكرانيا

ترجمة : دينا نصر البرديني

الهيئة العامة للاستعلامات

الناشر: المعهد الملكي للخدمات المتحدة Royal United Services Institute وهو مركز فكر بريطاني تأسس في العام 1831 ويعني بالقضايا العسكرية والأمنية، ويُعد أقدم مركز أبحاث مختص بالشؤون العسكرية والأمنية في العالم وشهد مشاركة بعض من أكثر المفكرين تأثيراً في القرنين التاسع عشر والعشرين. منذ بزوغ الإمبراطورية البريطانية، ومروراً بتحولها وتفككها، وخلال الحروب العالمية الكبرى والحرب الباردة، كان RUSI محوراً لصنع السياسات والتفكير الدفاعي والأمني. يواصل المعهد الآن توثيق «الفوضى الجديدة» التي يشهدها العالم الحديث، ولا يزال جزءاً أساسياً من البحث والمناقشة التي تحيط بالفكر العسكري والأمني.

الكاتب: Shubhrajeev Konwer

تاريخ النشر: 15 يونيو 2023

مقدمة :

يناقش شوبراجيت كونوير Shubhrajeev Konwer موقف نيوديلهي من الحرب في أوكرانيا والخط الرفيع الذي يتعين الحفاظ عليه لإحداث التوازن، ويقدم حجة مفادها أن علاقات الهند مع الغرب قد تجاوزت حدود التعاون الأدنى، وبالتالي، يتوجب على كل الأطراف التعامل مع القلق المتبادل. من المرجح أن يتغير منظور نيوديلهي تجاه التحركات الروسية في أوكرانيا فقط إذا كان هناك تغيير جوهري في موقف روسيا بشأن القضايا المتعلقة بالأمن القومي للهند

حيث تمثل الحرب الشاقة والممتدة في أوكرانيا مفترق طرق حاسم في السياسة العالمية. فهي لم تعيد رسم «الخط الأحمر» في أوروبا فحسب، ولكنها أيضاً

هزت أسس النظام العالمي النيوليبرالي وتحدت القواعد الراسخة للحيادية وعدم التدخل. كما أنها أعادت إلى الأضواء النقاش حول «التحوط» وموقف الدول «المحايدة» في زمن الحروب في الوقت الذي ردت فيه واشنطن وحلفاؤها الرئيسيون على هذا الوضع من خلال فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، اتخذت نيودلهي موقفاً أكثر دقة بخصوص الصراع الأوكراني، ولم تدن أفعال روسيا.

فالحكومة الهندية، التي دأبت دائماً على التأكيد على «وحدة الأراضي» و«تسوية النزاعات بالطرق السلمية»، أصبحت الآن هدفاً لاستغلال الفرص من قبل الأطراف المختلفة، وذلك خصوصاً بعد أن أثارت الحرب الروسية الأوكرانية تنافساً شديداً بين القوى العظمى. ومع ذلك، يظل نظام ناريندرا مودي ملتزماً بحماية المصالح الوطنية من خلال استمراره في محاولة تحقيق التوازن الدقيق. بالنظر لتاريخها السابق، فإن قرار الهند بالتماهي «الحيادي» وعدم ادانة روسيا في الحرب الروسية الأوكرانية ليس بالأمر المستغرب، بل يعد نهجاً متكرراً ضمن سياسة الهند الخارجية. وقد برهنت الهند على موقفها المرن إزاء روسيا منذ نهاية الحرب الباردة: فلم تنتقد نيودلهي موسكو على تورطها في الحرب ضد جورجيا (2008) أو ضمها لشبه جزيرة القرم (2014). في عام 2001، اختارت الهند الانحياز نحو الرأي المغاير بدلاً من الامتناع عن التصويت، وذلك من خلال التصويت ضد قرار الأمم المتحدة الذي يدين الانتهاكات ضد حقوق الإنسان في الشيشان. نظراً لسجل روسيا في دعم «المصالح الوطنية» الهندية في المنتديات الدولية المختلفة، والروابط الدفاعية القوية بين البلدين والتحديات الموجودة على طول خط السيطرة الفعلية (LAC)، فإن نيودلهي تواصل الحفاظ على علاقتها مع موسكو. بالنسبة لنيودلهي، فإن الفوائد المتوقعة من الحفاظ على العلاقات الجيدة مع موسكو تتجاوز بكثير المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، أدت الآثار الجيوسياسية للحرب الروسية الأوكرانية إلى اختبار «الشراكة الطبيعية» بين الهند والغرب بقيادة الولايات المتحدة. على الرغم من زيارة العديد من الشخصيات الدولية البارزة للهند منذ بداية الحرب، فقد أصرت نيودلهي على أن لها الحق في اتخاذ موقفها الخاص. يلخص بيان وزير الشؤون

الخارجية في حكومة الهند، سوبرامانيام جايشانكار، الذي قال فيه «لا نجلس على السياج، بل «نجلس على أرضنا» موقف نيودلهي تجاه النزاع.

موقف الهند «الدقيق» في الحرب

بعد ثلاثة أشهر من القمة السنوية الواحدة والعشرين بين الهند وروسيا في نيودلهي (ديسمبر 2021)، التي حضرها الرئيس فلاديمير بوتين، أدى بدء الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022 إلى وضع الهند في موقف صعب. لقد اعتمدت حكومة ناريندرا مودي استراتيجية متعددة الجوانب للتعامل مع تداعيات الحرب في أوكرانيا. يتأثر الموقف الذي تتخذه الهند تجاه أوكرانيا بما تعتبره «المصلحة الوطنية». تتضمن استراتيجية نيودلهي الدعوة إلى السلام والحوار، واستخلاص كافة فوائد التجارة من موسكو، واستغلال موقعها للحصول على فوائد من الغرب. أعاد وزير الشؤون الخارجية، سوبرامانيام جايشانكار، التأكيد على أن «الهند تقف إلى جانب السلام». من الهام أن نلاحظ أن الهند امتنعت عن التصويت على القرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يدين الاستفتاءات غير الشرعية لروسيا وضمها لأربع مناطق في أوكرانيا.

كما يتضح من البيانات التي جمعها صندوق النقد الدولي، فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى مشاكل اقتصادية كبيرة على مستوى العالم؛ حيث ارتفعت الأسعار في جميع أنحاء العالم، خاصة النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الغذاء والقمح. شعرت العديد من الدول النامية، بما في ذلك الهند، بالآثار السلبية لأزمة أوكرانيا من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتوقف النمو الاقتصادي. لتعويض الأثر السلبي للحرب على اقتصادها، اتخذت نيودلهي موقفاً معتدلاً تجاه النزاع من خلال الاستمرار في شراء النفط من روسيا بأسعار «مخفضة»، و«تأمين احتياجاتها من الطاقة». رفضت حكومة الهند بقوة إدانة الحرب و«أعربت عن قلقها، فقط حتى الآن».

إدارة مودي، وعياً منها بالسياق السياسي والمالي في الهند، اتخذت هذا الإجراء نتيجة لتباطؤ الاقتصاد - حيث أثرت زيادة أسعار الغاز بشكل خاص على المواطنين. يقدر البنك المركزي الهندي أنه سيستغرق من الهند حتى العام

2034-35 لتتعافى اقتصادياً من الخسائر التي تكبدتها نتيجة لجائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن الهند تستورد 80% من النفط، فقد أثرت الحرب في أوكرانيا على أسعار النفط في الهند. اختارت إدارة مودي الدفع لصالح العلاقات التجارية مع موسكو. كما تشير التقارير، فقد حققت العلاقات التجارية بين البلدين «مَوْماً غير مسبوق»؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري في النصف الأول من العام 2022 أكثر من 11 مليار دولار ومن المتوقع أن يصل حجم التجارة المتبادلة إلى 30 مليار دولار بحلول العام 2025. وفقاً لوزارة التجارة والصناعة في الهند، وبفضل استيراد النفط والأسمدة بشكل كبير، بلغ حجم التجارة الثنائية بين نيودلهي وموسكو رقمًا قياسيًا (18.2 مليار دولار) بين أبريل وأغسطس 2022. دافع وزير الشؤون الخارجية جايشانكار عن شراء النفط من روسيا، مشيراً إلى أن الزيادة في أسعار النفط الناجمة عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا «تكاد تكسر ظهورنا». بجانب النفط والغاز، زادت الهند أيضاً من الواردات من روسيا في قطاعات أخرى. تشير التقارير إلى أن الهند أنفقت 276 مليون دولار على زيت دوار الشمس من روسيا بين أبريل ويوليو 2022، أكثر من ضعف سعر الشراء من العام السابق الذي كان 129 مليون دولار؛ بالإضافة إلى إنفاق ما مجموعه 60 مليون دولار على استيراد الفضة من روسيا. تبحث الشركات الهندية عن سد الثغرة التي تركتها الشركات الغربية التي أعلنت أو أتمت انسحابها من السوق الروسية في أعقاب العقوبات الاقتصادية الأخيرة. يستحق الأمر الإشارة مرة أخرى إلى أن موسكو ونيودلهي تجريان محادثات لإقامة اتفاق ثنائي يمكن بموجبه استخدام الروبل والروبية في المعاملات الثنائية. تشير التقارير إلى أن موسكو ونيودلهي كانتا تناقشان إمكانية قبول بطاقات الدفع الخاصة ببعضهما البعض، مثل بطاقة Mir الروسية وبطاقة RuPay الهندية، بالإضافة إلى الطرق البديلة لتنفيذ نظم التحويلات المصرفية المتبادلة لكل منهما، مثل نظام (Unified Payments Interface (UPI في الهند ونظام SPFS؛ ووفقاً للتقارير، اشترت شركة هندية أيضاً الفحم من روسيا ودفعت ثمنه باليوان. يعمل البنك الهندي الحكومي The State Bank of India، أكبر بنك في الهند، أيضاً على وضع إطار لتسهيل التجارة الخارجية والأعمال باستخدام الروبية الهندية. في

الوقت الذي تواجه فيه أوروبا والولايات المتحدة أسوأ الأزمات الأمنية لها، لم يتم استقبال التزام الهند بملاحقة مصالحها الوطنية بقوة بشكل جيد في الغرب. تتعلق وجهة نظر نيودلهي حول الصراع أيضًا بعلاقاتها الدفاعية مع موسكو حيث إن الكثير من معدات الدفاع الهندية ذات أصل سوفيتي. وفقًا للتقارير، بين عامي 2000 و2020، شكلت روسيا 66.5% من واردات الأسلحة الهندية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المشروعات الثنائية المختلفة التي يجري العمل عليها حاليًا. بعض هذه المشروعات يتضمن «التصنيع بموجب ترخيص للدبابات T-90 والطائرات Su-30-MKI، وتسليم طائرات MiG-29-K وKamov-31، وتحديث طائرات 29MiG-. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدريبات العسكرية المشتركة (INDRA) والتعاون في إنتاج المنصات العسكرية (صواريخ BrahMos العابرة للقارات) كانتا أيضًا من السمات المميزة في علاقة روسيا - الهند. لذلك، على الرغم من انخفاض واردات الأسلحة من روسيا إلا أنها لا تزال تصل إلى 46% في الفترة من 2017 إلى 2021.

بينما شهدت العلاقات الدبلوماسية بين موسكو ونيودلهي هدوءًا قصيرًا، أسهم خروج القوات الأمريكية من أفغانستان في أغسطس 2021 في توفير البيئة والزخم اللازمين لروسيا لزيادة وجودها في أفغانستان وتعزيز علاقاتها مع الهند. يجب أن نتذكر أن لنيودلهي، تعدد مسائل السلام والاستقرار والديمقراطية في أفغانستان من القضايا الرئيسية. عودة طالبان إلى السلطة في أفغانستان لا تمثل تقييدًا لمساحة الديمقراطية فحسب، بل تشكل أيضًا تهديدًا للأسس التي تم وضعها من أجل تحقيق السلام في جامو وكشمير في الهند.. في ديسمبر 2021، سافر فلاديمير بوتين إلى الهند لسد الفجوة التي كانت تزداد بين موسكو ونيودلهي، خاصة في المسائل المتعلقة بمشاركة الهند المتزايدة في الحوار الأمني الرباعي the Quad واختلافاتها مع الصين. لقد عزز الحوار الوزاري بصيغة 2+2، الذي جرى على هامش هذه القمة، «الشراكة الاستراتيجية الخاصة والمتميزة». توصلت الدولتان إلى قرار بتمديد اتفاقهما للتعاون العسكري والتكنولوجي حتى 2031 خلال زيارة بوتين. بالنسبة لنيودلهي، فإن وجود روسيا والدعم الدبلوماسي منها أمر حاسم إذا كانت تسعى لتحقيق تحديين استراتيجيين رئيسيين: أولًا، منع

أفغانستان من أن تصبح «ملاذئاً آمناً للمنظمات الإرهابية العالمية»؛ وثانيًا، «إدارة الصين على المدى القصير». تحتاج نيودلهي إلى علاقات صحية مع موسكو لمواجهة وجود بكين المتزايد على طول خط السيطرة الفعلية (LAC). وفقًا لغروسمان، «تسعى الهند أيضًا للاستفادة من العلاقات القوية مع روسيا في مواجهة خصمها الصيني، وتقدر كثيرًا دعم موسكو لموقفها بخصوص كشمير المتنازع عليها». بالنظر إلى التحديات الاستراتيجية للهند في جنوب آسيا والقيود الاقتصادية المحلية، فإن حكومة مودي ليس لديها خيار سوى الترحيب بموسكو لإحداث التوازن أمام كل من الصين والولايات المتحدة.

العواقب المترتبة على نيودلهي

للموقف «المحايد» الذي تتبعه الهند تأثيرات مباشرة وبعيدة المدى على نيودلهي. على المدى القصير، تمكنت نيودلهي من التخفيف مؤقتًا من بعض التأثيرات السلبية للتحديات الاقتصادية المستمرة في البلاد، وذلك بفضل العمليات التجارية الكبيرة التي تجريها مع موسكو. وفقًا للتقارير، فإن الهند - مثلها مثل بقية دول العالم النامي - تتمتع بـ «نظرة إيجابية خالصة تجاه روسيا»، كما لاتزال الجماهير المحلية على دعمها لإدارة مودي. بالإضافة إلى ذلك، يعارض جزء كبير من السكان الهنديين العقوبات الغربية على روسيا وفقًا لاستطلاع تم إجراؤه، وهو ما يجعل إدارة مودي تنتصر على الأقل في «معركة الإدراك» داخل البلاد. حظي موقف الهند بالموافقة بشكل عام من قبل خبراء الأمن المحليين والجمهور. ولكن على نيودلهي أن تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة تداعيات موقفها المستقبلية حيال النزاع. مع استمرار الحرب دون توقف، من المحتمل أن تتأزم العلاقة الدفاعية الهندية مع روسيا، وهذا سينعكس أيضًا على علاقتها الطبيعية مع الغرب. كما يعد التقارب المتنامي بين موسكو وبكين مصدر قلق كبير للهند.

التعاون الدفاعي هو «حجر الزاوية» في العلاقات بين روسيا والهند، وقد يتعرض لتأثيرات كبيرة على المدى البعيد بسبب الأوضاع في أوكرانيا. لقد دخلت الحرب في أوكرانيا عامها الثاني دون أن يلوح في الأفق حل معنوي. وفقًا لعدد من المصادر، تكبد الجيش الروسي خسائر كبيرة، ويعاني من «نقص حاد

في الأفراد، وعدم التنسيق بين الوحدات، وخطوط الإمداد غير المستقرة». في الوقت ذاته، على الرغم من تأثر الاقتصاد الروسي الشديد بالحرب، والذي من المتوقع أن يتقلص، فإن «تلك الوجيعة ليست كافية» لتغيير مسار الحرب. تتوقع موسكو أن يبدأ «تعب الحرب» في الحلول على الدول الغربية؛ بالتأكيد، الحرب تختبر مرونة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ماليًا. بشكل ملموس، مع تصاعد شدة الحرب، أصبح سد الفجوة بين روسيا والغرب أمرًا صعبًا. بالنظر إلى العلاقة الدفاعية غير المتناسقة مع موسكو، تشعر نيودلهي بالقلق المتزايد.

التعاون الدفاعي والتجارة

في الحوار الافتتاحي 2+2 لوزراء الخارجية والدفاع في الهند وروسيا الاتحادية (ديسمبر 2021، نيودلهي)، وقعت البلدين الاتفاق بشأن برنامج التعاون العسكري التقني للأعوام 2021-2031. وقد تضمن ذلك العديد من المشاريع الثنائية، البحوث المشتركة وتطوير التصميمات، بالإضافة إلى دفع المشاريع المشتركة في إطار مبادرة «صنع في الهند». بعد عام، بالنظر إلى الصعوبات التي يواجهها الجيش الروسي، من المنطقي الاستنتاج أن العديد من المشاريع التعاونية أصبحت في خطر رغم عدم وجود إعلان رسمي عن مستقبلها. منذ ذلك الحين، ظهرت تقارير متناقضة، حيث تصر الحكومة الروسية على أن تسليم أنظمة الصواريخ S-400 مازال على المسار الصحيح وسيتم تسليمها إلى الهند بحلول نهاية العام؛ لكن بالنظر إلى الظروف، يخلص الخبراء إلى أنه من المرجح تأخير توصيل الأدوات الدفاعية الكبيرة مثل أنظمة الصواريخ S-400، وقطع غيار الغواصات من فئة Kilo، وطائرات Mig-29، ومروحيات النقل العسكرية Mi-17. يشير تقرير آخر إلى أن «تسليم الفرقاطتين الشبح من فئة Krivak أو Talwar قيد الإنشاء للبحرية الهندية في روسيا» سيتأخر بسبب الحرب في أوكرانيا. إذًا، بدأت الحرب في أوكرانيا في التأثير على احتياجات الدفاع الهندية و«تراجع اعتماد الهند على الأسلحة الروسية تدريجيًا». بدأت الهند في رحلة تنويع مصادر الدفاع لها. على الرغم من أن الهند ما زالت أكبر مشتري للأسلحة في العالم، إلا أن شحنات الأسلحة الروسية إلى الهند، البلد الذي يشتري

أكبر كمية من الأسلحة الروسية، انخفضت بنسبة 37% بين عامي 2018 و2022، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).

وفقاً للتقارير، فإن الشراكة الدفاعية بين الولايات المتحدة والهند بدأت بالفعل في التسارع في محاولة لتحقيق التوازن في مواجهة التهديد الصيني وتقليل الاعتماد على الأسلحة الروسية. بالإضافة إلى ذلك، تواصل فرنسا محاولة جذب الهند، وأعرب الدبلوماسيون الفرنسيون عن استعدادهم للتعاون مع الهند في مشاريع كبرى، تشمل الغواصات النووية. وقد سلمت فرنسا للهند 36 طائرة مقاتلة من طراز رافال وأسلحة أخرى، وهي تعمل على بناء قاعدة صناعية دفاعية على مستوى الدولة. تواصل الهند تعزيز علاقاتها الدفاعية مع إسرائيل والتعاون في مجال الطائرات بدون طيار (UAV)، وتكنولوجيات المراقبة المتقدمة، وقدرات الدفاع السيبراني وأنظمة الحرب الإلكترونية.

أبرز خبراء الأمن أن الحكومة الهندية اتخذت عدداً من التدابير التنظيمية لتشجيع التصميم والتطوير والإنتاج المحلي لمعدات الدفاع، بهدف خلق «نظام صناعي دفاعي مستدام». تسعى الهند إلى تنويع مشترياتها الدفاعية وترويج لـ «شراء (الهندي) وصنع (هندي)». كما اكتسبت حملة «أمانير بهار» (اعتماد الهند على ذاتها) في إنتاج الدفاع زخماً، وخاصة بعد الاشتباكات مع الصين في وادي جالوان في مايو 2020، حيث «سارعت الهند لشراء الأجهزة العسكرية». تصمم إدارة مودي على تجنب أخطاء الماضي. من المتوقع أن تساعد السبع شركات الدفاعية الحكومية الجديدة (PSUs)، والتي تم انشاءها في أكتوبر 2021 و تمتلكها الحكومة بالكامل، في «تحسين الاعتماد الذاتي للبلاد في التحضير للدفاع». تتضمن الخطوات التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق التوطين الذاتي في مجال «القدرة القتالية» إنتاج طائرات القتال الخفيفة (LCA)، وإنتاج الطائرات المروحية الخفيفة متعددة الأغراض (LUH)، وتشغيل نظام مدفعية «دانوش» على طول الحدود مع الصين (قطاع لاداخ)، بالإضافة إلى التحديث وفقاً لخطة الجيش لترشيح المدفعية الميدانية (FARP)، وهذه بعض الخطوات الرئيسية نحو جعل القوات المسلحة الهندية أقل اعتماداً على الأطراف الأخرى. قال وزير الدفاع الهندي راجنات سينغ Rajnath Singh إنه يمكن استخلاص

دروسا مستفادة من الأزمة في أوكرانيا، وأن هذه الدروس لا تنطبق فقط على الخدمات اللوجستية ولكن أيضا على العلاقات الاقتصادية والعقود التجارية، التي قد تتعرض للتعطيل خلال الحروب المستقبلية. ولهذا السبب، تعتزم حكومة الهند شراء عدد من المنصات الجوية بدون طيار خلال السنوات القادمة لإجراء عمليات المراقبة في خط السيطرة الفعلي (LAC). وتعمل شركة هندوستان للطيران The Hindustan Aeronautics Ltd بالفعل بجد على تطوير طائرات بدون طيار متعددة الأدوار وذات تقنية عالية وقادرة على التحليق لفترات طويلة، وتعتمد على التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. جذبت الحكومة القطاع الخاص أيضاً؛ حيث تعاونت منظمة البحث والتطوير الدفاعي (DRDO) مع مجموعتي تاتا وكالياني لتطوير نظام مدفع مدفعي مقطور متقدم عيار 155 مم/ 52 (ATAGS). ونظراً لأن عملية اقتناء المعدات الدفاعية تعد عملية ممتدة، فقد سعى الجيش الهندي إلى «تسريع» الإجراءات الخاصة بشراء الطائرات بدون طيار اللوجستية. فعلياً، دفع نظام مودي بشعار "الهند المستقلة بذاتها" (أتمانيربهار atmanirbhar). ومع ذلك، يظل أداء شركات القطاع العام في الهند محط استفهام، وتظل قدرتها على تقديم بضائع "عالية الجودة" أمراً مثيراً للقلق.

العلاقات الروسية الصينية

ومع ذلك، يظل التقارب المتنامي بين موسكو وبكين هو أحد أبرز المخاوف التي تواجه نيودلهي على المدى البعيد نتيجة الحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من أنه قد يكون لبكين «تساؤلات» حول الحرب في أوكرانيا، فإن البلدين مرتبطين بغاية مشتركة، وهي، إقامة نظام عالمي جديد. ووفقاً لشولمان وتايلور Shullman and Taylor، فإن التنسيق المتزايد بين البلدين فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والجهود المبذولة لتشكيل النظام العالمي يعقد التحديات الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها. من المؤكد أن تلك «العلاقة التي لا تعرف حدوداً» ستثير الاضطراب في العالم الغربي وسيكون لها تأثيرات كبيرة على الهند. ومن المتوقع أن تصل قيمة التبادل التجاري الثنائي بين روسيا والصين إلى مستوى قياسي جديد يبلغ 170 مليار دولار. وتشعر نيودلهي بالقلق من أن روسيا، مع

استمرار الحرب، ستصبح في نهاية الأمر "الشريك الأصغر" للصين. تفيد التقارير بأن المستشار الأمني الوطني للهند، أجيت دوفال Ajit Doval، أبلغ نظيره الروسي بأن نيودلهي لم تكن ملتزمة يوماً بمعسكر واحد، وأنها دائماً ما أولت الأولوية لمصلحتها الخاصة، مع قلقها من توجه روسيا نحو الصين. ومن وجهة نظر نيودلهي، فإنه من المتوقع على المدى الطويل أن تحتفظ روسيا، حتى لو كانت ضعيفة، بقوة دبلوماسية كافية للضغط على الحكومات للحفاظ على السلام على طول الحدود والاستقرار في جنوب آسيا.

بعد أكثر من 12 شهراً من النزاع، أصبح من الواضح أن العقوبات الغربية قد أثرت على المجمع الصناعي العسكري الروسي. نظراً للتحديات التي تواجهها موسكو، يبدو من المحتمل أن توكل روسيا المزيد من إنتاج معداتها العسكرية إلى الصين. ونتيجة لذلك، فإن شراء الأسلحة وقطع الغيار ذات الصلة من روسيا سيكون مشكلة كبيرة لنيودلهي في السنوات القادمة. على الرغم من أن نظام مودي قد عزز حواجزه، فإن التحديات الجيوستراتيجية على طول خط السيطرة الفعلي (LAC) وخط السيطرة (LoC) تستمر في اختبار القدرات العسكرية للهند من وقت لآخر. حكومة مودي التي أطلقت حملة عنيفة ضد باكستان والصين، لا يمكنها أن تتراخى في حمايتها لحدود الهند في ظل استمرار عدم الاستقرار في المنطقة. يعد التصعيد الصيني على طول خط التحكم الفعلي و«الصداقة المتينة» مع باكستان مصدر قلق لنظام مودي. يضاف إلى ذلك القلق من التقارب المتزايد بين موسكو ومنظمة التعاون الإسلامي OIC، إذ يتم إصدار بيانات تدعمها باكستان بشأن كشمير بشكل متكرر. وقد عززت مؤخراً كل من موسكو وبكين علاقاتهما الاقتصادية مع طالبان في أفغانستان، مما وضع نيودلهي في موقف محفوف بالتحديات.

علاقات مشبعة مع الغرب؟

بلا شك، سيكون لموقف الهند من الصراع في أوكرانيا تأثير طويل الأمد على علاقتها بالولايات المتحدة والحلفاء الرئيسيين في الغرب. بالنسبة للغرب، تعتبر الهند الديمقراطية شريكاً طبيعياً. ومع ذلك، فقد ألقى الموقف «الغامض» لنيودلهي بظلال من الحيرة على الغرب. على الرغم من زيارات عديدة قام

بها وزراء الشؤون الخارجية الأوروبيين للهند عقب النزاع الروسي الأوكراني، كان وزير الشؤون الخارجية جايشانكار حريصاً على طمأنة الغرب بأن الهند لم تكن مجرد متبني لموقف محايد وأن لها الحق في امتلاك وجهة نظر خاصة بها. وعلاوة على ذلك، خلال منتدى في سلوفاكيا، قال: "يجب على أوروبا أن تتخلص من وجهة النظر التي تعتبر مشكلات أوروبا مشكلات العالم، بينما مشكلات العالم ليست بالضرورة مشكلات أوروبا". تشير التحليلات الأعمق إلى أن موقف الهند تجاه الحرب في أوكرانيا لا يرتبط بشكل كبير بعلاقتها التاريخية والدفاعية مع روسيا، وإنما يتعلق أكثر بتشبع علاقاتها مع الغرب. من الواضح أن نيودلهي تتوقع المزيد من الغرب، وبشكل غير مشروط. بالرغم من تعزيز التعاون مع الغرب في قطاعات محورية، فإن «الهند الصاعدة» لم تعد راضية عن الوضع الحالي للعلاقات. ساهم النمو في العلاقات التجارية، التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، تقدم الرأسمالية والصناعات الاستهلاكية، والشراكة في استكشاف الفضاء في ضمان تحقيق الحد الأدنى من التعاون. وقد عزز وجود «ثقافة ديمقراطية» وجمالية هندية كبيرة في الغرب هذه العلاقة. بعد الوصول إلى هذا المستوى، بدت علاقات الهند مع الغرب في حالة توازن. ومع ذلك، يدرك الطرفان أنه من غير المحتمل أن تنخفض هذه العلاقة دون هذا المستوى، وأن هناك احتمالية لتعزيزها بشكل إيجابي.

بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، أصبحت الصين التهديد الأكبر على المدى الطويل. وتشعر نيودلهي أيضاً بالقلق بسبب الزيادة المستمرة لتواجد الصين في جنوب آسيا وفي المناطق المجاورة. من وجهة نظر واشنطن، تعتبر الصين هي الدولة الوحيدة التي تمتلك القدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية لتشكيل تهديد طويل الأمد لتحقيق نظاماً دولياً مفتوحاً ومستقراً. ومن الواضح أن هناك توافقاً في المصالح بين الهند والولايات المتحدة؛ فبالنسبة لنيودلهي، لم تعد باكستان هي الخصم الرئيسي، بل الصين، وعليه فإن الهند لن تقبل بآسيا متمركزة حول الصين. لضمان الاستقرار في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ ومواجهة التهديدات المتزايدة من الصين، سيحتاج الحوار الأمني الرباعي Quad إلى أن يصبح أكثر «قوة». ومع

ذلك، هناك تناقضات واضحة بين الهند وبقية أعضاء الQuad؛ بالنسبة للهند، تكمن التحديات في المنطقة في الأساس في القضايا الاقتصادية أكثر من التوجه الأمني. وقد أضعفت المواقف المتذبذبة لنيودلهي تجاه المنطقة «قوة» الQuad. وقد أرسلت الهند رسالة واضحة إلى الغرب بأن تواصلها مع المؤسسات متعددة الأطراف سيكون مدفوعاً بالمصلحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، لم تكن مشاركة الهند في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، وهي منظمة انتقلت من كونها «غير غربية» إلى «معادية للغرب»، موضع ترحيب في واشنطن.

عند مقارنتها بالاقتصادات الآسيوية الأخرى، تحقق الهند أداءً استثنائياً، مع توقعات بنمو اقتصادي يبلغ 7.3% للسنة المالية الحالية. تدرك نيودلهي أن الغرب لم يعد بإمكانه تجاهل وجود الهند كونها خامس أكبر اقتصاد في العالم. كما هو واضح من استثناء الهند من «قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات» (CAATSA)، تريد واشنطن أن تظل الهند خارج نطاق تأثير روسيا والصين. العقوبات الأحادية لن تقيّد وإمّا ستعزز سلوك نيودلهي. بالنسبة لحكومة مودي، يجب الشك في كل ما هو «أجنبي»، ويكتسب هذا الرأي زخماً حقيقياً في الهند. بينما يركز السياسيون غالباً على القومية والوطنية، هناك ضغط متصاعد على حكومة مودي كي تثبت للشعب الهندي أن بلادهم تقف في موقف الشريك المتكافئ للغرب وأنها ليست تحت وصايته. الجهود التي بذلتها نيودلهي لتحقيق التوازن في هذا السياق قد أثرت سلباً على علاقاتها مع الغرب، ولكنها لم تدمرها بالكامل.

حدود فن التوازن

لقد أكدت إدارة مودي أن «العصر الحالي ليس عصر حروب». وفي وقت فرضت فيه معظم الدول الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا، أبقت الهند نافذتها مفتوحة للتجارة مع موسكو. سيظل فن التوازن الهندي سائداً حتى يصل إلى «نقطة التحول»، وهي الأساس لصالح الغرب، حيث تجاوزت العلاقات بين الأطراف الحد الأدنى للتعاون. رغم وجود اهتمامات متشابهة وأحياناً متعارضة، إلا أن العلاقة المتعددة الأوجه بين الديمقراطيات الغربية الليبرالية والهند أكثر عمقاً من أن تنكسر بسهولة. بلا شك، هناك العديد

من المتغيرات التي قد تدفع الهند بعيداً عن روسيا على المدى الطويل، ومعظمها مرتبط بأمنها القومي، وحدة أراضيها، والتطورات في جنوب آسيا. إذا بدأت روسيا في إعادة النظر في المصالح الوطنية الأساسية للهند، والتي تشمل التشكيك في وحدة أراضيها، وبالأخص موقف جامو وكشمير، وتأييد موقف الصين بشأن أروناشال براديش، التي تشير إليها بكين باسم «جنوب التبت»، وتجاهل أنشطة الجماعات الإرهابية المعادية للهند في أفغانستان وباكستان، والتشكيك في حالة الحكم في البلاد، والتحقيق في قوانين مثيرة للجدل مثل قانون تعديل المواطنة (CAA) وإلغاء المادة 370 بالإضافة إلى إعادة تقييم مطلب الهند المتعلق بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)، فقد تخرج نيودلهي من دائرة القرب مع موسكو بكل تأكيد.

بينما قد تلعب عوامل طويلة الأجل دوراً في التأثير على العلاقات بين روسيا والهند، فإنه في ظل الظروف الراهنة، سيكون من غير الحكمة لموسكو إعادة النظر في هذه القضايا في المستقبل القريب. على عكس الغرب، نادراً ما تساءلت موسكو عن سياسات الهند المحلية. وقد سعت الهند إلى تعزيز العلاقات مع موسكو، علماً بأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى شيء من عدم الارتياح لدى الغرب. من ناحية أخرى، يواصل الغرب شد الخناق على نيودلهي. في سبتمبر 2022، انتقدت الهند إدارة بايدن لموافقتها على برنامج دعم أسطول طائرات مقاتلة من طراز F-16 بقيمة 450 مليون دولار لباكستان. وعلى الرغم من أن باكستان كانت «مركز الإرهاب العالمي»، فقد تم إزالتها من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF). تُظهر هاتان القضيتان أن نيودلهي وواشنطن ليستا على اتفاق. ونتيجة لذلك، قد تواصل واشنطن في المستقبل تردها بشأن دعم طلب الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، خاصة في ضوء موقف الهند تجاه العديد من القضايا الحاسمة..

على الرغم من أنهما «شركاء استراتيجيين»، يظل التعاون الدفاعي بين الهند والولايات المتحدة محدوداً بعض الشيء. يقول بيشوي Bishoyi إن مستقبل الشراكة الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة سيعتمد، إلى حد كبير، على

«نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك للتقنيات المتطورة في القطاعات الدفاعية والاستراتيجية». وعلى الرغم من أن إدارة بايدن تستعد لتقديم مساعدات عسكرية للهند بقيمة 500 مليون دولار للحد من اعتماد نيودلهي على موسكو، إلا أن ذلك قد لا يكون كافيًا. تسعى الهند لمزيد من الاستثمار من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتحقيق ناتج محلي إجمالي قدره 5 تريليونات دولار بحلول عامي 2024-2025. ومع ذلك، ما تريده نيودلهي حقًا هو أن يبقى الغرب بعيدًا عن القضايا الداخلية للهند وألا يعلق على موضوعات حساسة مثل صعود القومية الهندوسية وحقوق الأقليات. ووفقًا لحكومة مودي، فإن التصنيفات الدولية لقضايا مثل الجوع وحقوق الإنسان وحرية الصحافة، والتي تكسبها ما يسمى بـ «المنظمات الغربية»، تهدف إلى «تشويه» سمعة الهند. وتعتبر واشنطن - والديمقراطيين على وجه الخصوص - من أشد المنتقدين لنظام مودي كما أنها تشكك في السياسات المحلية للهند، على عكس موسكو، التي لم تعرب عن اهتمام بالشؤون الداخلية للهند أبدًا. يعي الغرب أن هذه الأسئلة قد تضع حكومة مودي في موقف صعب وتعيق التعاون، ولكنه لا يمكنه التأثير على مجرى العلاقات بين البلدين. نظرًا للتقلبات الجارية في جوار الهند والظروف الانتخابية المستمرة، يدرك الغرب أن إدارة مودي قد تتخذ مواقفًا تتعارض مع رؤيته. ومع ذلك، في ظل العواطف المناهضة لباكستان والصين التي تسود البلاد، لا يمكن لنظام مودي أن يدعم علنيًا أي مبادرة تقودها بكين وإسلام آباد. بالنسبة لحكومة مودي، فإن آخر ما ترغب فيه هو أن يعتبرها الناخبون الهنود ضعيفة.

الخاتمة

أعاد موقف الهند بشأن الحرب في أوكرانيا إحياء الجدل حول «الحيادية» و«التحوط» في نظام عالمي متغير. وفي ظل تهديد أزمة اقتصادية وغذائية عالمية، تصرف العديد من الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا بحذر شديد، بل كانت مترددة في إدانة روسيا واتباع توجيهات الولايات المتحدة. بالنسبة للعديد من هذه الدول النامية، لا يمكن تجاهل جاذبية عرض روسيا للنفط بأسعار «مخفضة». لم تكشف الحرب في أوكرانيا فقط عن الفجوة بين الشمال